أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقرير تحليلي

النفوذ الروسي في إفريقيا

مزاحمة الصين... ومواجهة الغرب

الباحث:
د. حكيم ألادي نجم الدين

نيسان/ أبريل 2022

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

مُقدِّمة

كان للاتحاد السوفييتي، من الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن الماضي، تأثير هائل في إفريقيا «ما بعد الكولونيالية»، حيث كان يُنظر إليه كبديل للإمبريالية الغربية والرأسمالية. فقد تحالف بعض القادة الأفارقة «ما بعد الكولونيالية» مع الاتحاد السوفييتي من خلال الأيديولوجيات التي تراوحت من الاشتراكية إلى الماركسية اللينينية، كما تلقوا خلال حملاتهم للاستقلال مساعدات مالية وعسكرية من موسكو.

وفي حين أن نفوذ الاتحاد السوفييتي في إفريقيا قد تضاءل اليوم، إلا أن نفوذ روسيا في السنوات الأخيرة في تصاعُدٍ، بعيداً عن الاعتبار الأيديولوجي وبالاعتماد على الجوانب العسكرية والأمنية لتحقيق الطموحات الجيوسياسية في القارة. وتؤكد تحركات روسيا الأخيرة في جمهورية مالي على أنها وجدت نموذجاً فعّالاً سبق تطبيقه في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأنها مستعدة لتقديم ما بوسعها لتقليل نفوذ قُوَى دولية أخرى ومزاحمة منافسين آخرين في إفريقيا، خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، وذلك من خلال حملات مكثفة تدخل ضِمن مصالح مسؤولي الحكومات الإفريقية، وحتى وإن كانت تهدّد التقدم الذي أحرزته القارة في مجال الحكم المدني وسيادة القانون.

وفيما يلي مراجعة للأدبيات والتقارير الميدانية بشأن الأطماع الأجنبية والوجود الروسي في إفريقيا وأهدافها، مع تقديم أمثلة في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي. ومن خلال ذلك يتم استنتاج ما تشير إليه المعطيات واتجاهات الأحداث الجارية.

أولاً: النفوذ الروسي في القارة

تعمل روسيا في السنوات الأخيرة، على تعزيز نفوذها في إفريقيا أكثر من أي لاعب أجنبي آخر، من خلال إعادة بناء العلاقات مع مختلف دول القارة بهدوء وتقوية التعاون الاقتصادي والعسكري.[1] ورغم أن حجم علاقاتها التجارية مع القارة غير متكافئة مع قوة مثل الصين، إلا أن إستراتيجية روسيا التي تُثير مخاوف الغرب، تبدو رابحةً ومحققةً لأهدافها، خاصة في ظل الغزو الروسي لأوكرانيا وصمت دول إفريقية عدة تجاه العملية الروسية.[2]

ويمكن تقسيم مجالات النفوذ الروسي في إفريقيا إلى ثلاثة مجالات رئيسية، وهي النفوذ العسكري والأمني، والنفوذ الاقتصادي، والنفوذ السياسي.

1. النفوذ العسكري والأمني

كانت الجوانب العسكرية والأمنية من أكبر المجالات التي تقدمت فيها العلاقات "الروسية - الإفريقية"، وذلك لاضطرار عدد من الدول الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة. وتوفر الشركات الأمنية الروسية خدمات حماية لكبار المسؤولين في دول القارة، فضلاً عن تدريب قوات الأمن المحلية وتقديم خدمات الأمن السيبراني.

وفي السنوات الأخيرة، تفوقت روسيا على الصين باعتبارها المزود الرائد للأسلحة لإفريقيا، حيث تمثل 35% من إجمالي الشحنات إلى القارة، تليها الولايات المتحدة (9,6%)، وفرنسا (6,9%).[3] ومنذ عام 2015، وقعت روسيا سلسلة اتفاقيات تعاوُن عسكري ثنائي مع الدول الإفريقية، حيث تعتبر الأسلحة الروسية رخيصة وغير مكلفة مقارنة بنظيراتها من الولايات المتحدة، وغالباً ما تكون المفاوضات مع روسيا لشراء هذه الأسلحة بعيدة عن مخاوف حقوق الإنسان التي تثيرها دول مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة.[4]

على سبيل المثال، اضطرّت جمهورية نيجيريا الاتحادية في عام 2014 إلى اللجوء إلى روسيا لشراء 12 طائرة هليكوبتر هجومية بعدما رفضت الولايات المتحدة إمداد البلاد بالسلاح لمحاربة جماعة «بوكو حرام»، التي كانت في ذروة هجماتها وأنشطتها وقتذاك.

(1) Maxim Matusevich. «Russia in Africa: A Search for Continuity in a Post-Cold War Era». Insight Turkey, Vol. 21, no. 1, Winter 2019: bit.ly/3Eobq9P

(2) Mahama Tawat. «Russia-Ukraine war: decoding how African countries voted at the UN», The Conversation, 2022/03/08: bit.ly/3JIfJ0I

(3) Aude Fleurant, et al. «Trends in International Arms Transfers, 2016», SIPRI Fact Sheet, February 2017: bit.ly/3uBAWVs

(4) Jakob Hedenskog. «Russia is Stepping Up its Military Cooperation in Africa». FOI, December 2018: foi.se/rest-api/report/FOI20%MEMO206604%

وكان الرفض الأمريكي قائماً على مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قِبل القوات النيجيرية. وعلى المنوال نفسه، ذهبت خمس دول (بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) في منطقة الساحل التي تواجه أزمة الجماعات المسلحة العنيفة، إلى روسيا لطلب دعم عسكري في عام 2018.

يضاف إلى ما سبق أن حلفاء إفريقيا مثل فرنسا، متهمون من قِبل الرأي العامّ بتعقيد الأزمة الأمنية واستغلالهم الوضع الأمني لتحقيق مصالحهم الاقتصادية. وقد وجدت روسيا مجالاً مفتوحاً في مالي، المستعمرة الفرنسية السابقة وإحدى الدول ذات الثقل الإستراتيجي، بعد أن قررت فرنسا وشركاؤها في عام 2021 سحب قواتها التي تنخرط في أنشطة القتال ضد الإرهابيين في تلك الدولة وفي الساحل منذ عام 2013. وكان من الأسباب التي حددتها فرنسا للانسحاب وجود «عوائق متعددة» من قِبل المجلس العسكري الذي استولى على السلطة في عام 2020.[5]

وفي حين أعلنت فرنسا في وقت لاحق، أنها ستعيد نشر قواتها في دولة النيجر المجاورة لمالي، فقد وطّد المجلس العسكري الحاكم علاقاته العسكرية مع روسيا، التي أكّدت تقديم المساعدة العسكرية، كما أن مزاعم حول وصول مرتزقة أو مدربين روس إلى أماكن إستراتيجية في ذلك البلد.[6]

إلا أن روسيا لا تتبع النهج المستقيم دائماً عندما يتعلق الأمر بوجودها في إفريقيا، إذ اتبعت في السنوات الماضية إجراءات «غير رسمية» وغير قانونية تشمل نشر واستخدام مرتزقة فيما لا يقل عن عشر دول إفريقية بما فيها موزمبيق وأنغولا، وتسخير شبكات إلكترونية للترويج لها وتقديم أسلحة مقابل الحصول على الموارد الطبيعية.

ومن النماذج الحية لِمَا سبق، كون رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى فوستين أرشانج توادیرا يحتفظ اليوم بالسيطرة على بلاده بمساعدة حوالَيْ 2300 مرتزق روسي. ففي عام 2018، طلب توادیرا مساعدة مدربين عسكريين روس لتحقيق الاستقرار في بلاده بعدما سيطرت عليها مجموعة من المعارضة المسلحة، حيث يواجه صعوبة في رفع حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة عليها. فأرسلت موسكو مرتزقة مجموعة «فاغنر» وقدمت أسلحة لمساعدة قوات الأمن المحلي في حماية مناجم الذهب والماس الهامة في شمال البلاد. ولكن تقارير أفادت أيضاً بأن عائدات تلك المناجم تذهب إلى مجموعة «فاغنر».[7]

حتى أن توادیرا عيّن روسيّاً يدعى فاليري زاخاروف في منصب مستشار الأمن القومي، وتبنّى جنود مجموعة "فاغنر" كحرسه الرئاسي الشخصي. وكان لموسكو دور بالغ الأهمية في إعادة انتخابه في كانون الأول/ ديسمبر 2020 من خلال اعتقال منتقدي الوجود الروسي من المعارضة وإجراء حملة إعلامية قوية لمصلحته ومصلحة الأنشطة الروسية في البلاد.

(5) حكيم ألادي نجم الدين. «عقوبات الإيكواس على مالي وثلاثية التنافس الفرنسي الروسي الصيني»، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/01/19: studies.aljazeera.net/ar/article/5256

(6) المصدر السابق

(7) Nathalia Dukhan. «State of Prey Proxies, Predators, and Profiteers in the Central African Republic». THE SENTRY, October 2020: bit.ly/3vhKBjc

وفي خضمّ الانتقادات الموجهة إلى مجموعة «فاغنر» في جميع أنحاء العالم، باعتبارها تُدار من قِبل يفغيني بريغوزين، مساعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، واتهام المرتزقة المنسوبة إلى الشركة بارتكاب الجرائم وزعزعة الاستقرار، خاصة في ليبيا والسودان وموزمبيق وجمهورية إفريقيا الوسطى، فقد نفت موسكو مراراً علاقتها بالشركة، فيما أشار بوتين في أحد تصريحاته إلى أن المجموعة ليست مملوكة للدولة الروسية ولا تمثّلها، قائلاً: «إنها شركة خاصة لها مصالح خاصة مرتبطة باستخراج موارد الطاقة، بما في ذلك الموارد المختلفة مثل الذهب أو الأحجار الكريمة».[8]

2. النفوذ الاقتصادي

يصعب فكّ ارتباط النفوذ العسكري والأمني الروسي في إفريقيا عن النفوذ الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى النهج القديم. ولكنه من الإجحاف أيضاً حصر جميع الاتفاقات الثنائية والعلاقات الاقتصادية في التعاون العسكري وحده. وعلى الرغم من أن روسيا توفر أقل من 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا، إلا أن التجارة بين روسيا والدول الإفريقية نمتْ بين عامَيْ 2005 بنسبة 185%، وتضاعفت منذ عام 2015 لتصل إلى حوالَيْ 20 مليار دولار سنوياً، بحسب رئيس بنك التصدير والاستيراد الإفريقي بنديكت أوراما.[9] وصدّرت روسيا ما قيمته 14 مليار دولار من السلع والخدمات بينما استوردت قُرابة 5 مليارات دولار من المنتجات الإفريقية. وتمثّل المنتجات الزراعية، بما في ذلك الفاكهة والكاكاو والبن والبطاطس، ثلث واردات روسيا من إفريقيا.

وقد أنتجت القمة "الروسية-الإفريقية" التي عُقِدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في مدينة سوتشي الروسية، عقوداً مع أكثر من 30 دولة إفريقية لتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية. واستثمرت شركات روسية، بما في ذلك تلك التي تمثل المصالح التجارية والمدعومة من قِبل الدولة الروسية، في قطاعات الأمن والتكنولوجيا والصناعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى، من خلال استخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والكولتان والكوبالت والذهب والماس وغيره.[10]

وكان على رأس تلك الشركات الروسية شركة «روسال»، التي تنقب عن المعادن كالألمنيوم في غينيا، ومجموعة «روساتوم» النووية التي تستكشف منذ أكثر من 10 سنوات إمكانات اليورانيوم وتنقب عنها في ناميبيا. وهناك في زيمبابوي مشروع مشترك بين شركة JSC Afromet الروسية وشركة Pen East Ltd الزيمبابوية، لتطوير أحد أكبر رواسب مجموعة البلاتين المعدنية في العالم. وتحرّكت «آلروسا»، أكبر شركة تعدين ألماس في العالم نحو توسيع عملياتها في زيمبابوي.[11]

(8) Carol Guensburg. «Russia Steadily Rebuilding Presence in Africa», VOA, 2022/02/21: bit.ly/3LVWIcq
(9) «Russia's Increasing Trade Ties with Africa», Russia Briefing, 2021/10/28: bit.ly/3vbN2nz
(10) Jideofor Adibe. «What does Russia really want from Africa?», Brookings, 2019/11/14: brook.gs/368a6eg
(11) «Uncut Geopolitics: Russia's Armed Commercialism in the C.A.R. Diamond Trade», MP Strategic Group, 2021/03/06: bit.ly/3rpbOPP

وفي أنغولا، زادت «آلروسا» حصتها في الشركة المحلية Catoca، إلى 41%، في صفقة توفر لـ «آلروسا» قاعدة إنتاج كبيرة خارج روسيا. وتعمل Catoca تحت الإدارة الروسية بالرغم من أن ملكيتها مشتركة مع أنغولا.[12]

يضاف إلى ما سبق أن ضمن جدول أعمال روسيا، استخدام صناعاتها النفطية والغازية المملوكة للدولة، لتوليد مصادر عائدات جديدة. ولذلك تتجه الشركات النفطية الروسية نحو إفريقيا، بدءاً من استثمارات كبيرة في قطاع النفط والغاز في الجزائر وليبيا ونيجيريا وغانا وصولاً إلى ساحل العاج.[13] وفي نيجيريا تُخطط شركة «أورانتو بتروليوم» المحلية للتنقيب عن النفط والغاز لتطوير 21 من الأصول النفطية في 17 دولة إفريقية، وذلك بمساعدة «روسنفت»، أكبر شركة منتجة للنفط في روسيا.[14]

وما يجعل إفريقيا أرضاً خصبة للشركات الروسية، افتقار دول عدة في القارة إلى طاقة كهربائية مستقرة ورخيصة الثمن. وقد كان لروسيا سوق ضخم لقطاع الطاقة مما جعل دولاً إفريقية تتجه نحوها. واليوم تنشط شركات مملوكة للدولة الروسية في القارة، أمثال شركات «غازبروم» و«لوك أويل» و«روستيك» و«روساتوم». وقد وقعت «روساتوم» اتفاقيات ومذكرات تفاهُم مع 18 دولة إفريقية، لتطوير طاقتها النووية بقروض وشروط مغرية، ومن بينها رواندا ومصر وغانا وكينيا وزامبيا ونيجيريا وإثيوبيا.[15]

3. النفوذ السياسي

يمكن حصر النفوذ الروسي في السياسة الإفريقية في توفير التكنولوجيا السياسية مع توظيف الروس في تنظيم الحملات الانتخابية وتطوير الإستراتيجيات لسياسيين أفارقة للتغلب على منافسيهم ومعارضيهم. كما أن روسيا فطنت إلى أن كسب الجانب الإفريقي سيعمل لمصلحتها على المستوى الدولي نظراً لعدد الدول الإفريقية في المنظمات الدولية. وإلى جانب التعاقُد مع النخب الإفريقية على أساس فردي، لا تقدم روسيا رؤية أيديولوجية للدول الإفريقية كما حاول السوفييت سابقاً، ولم تجبر السياسيين الأفارقة على تبنّي وتطبيق الديمقراطية كما يفعله الغرب. بل تعترف روسيا والصين بأهمية السيادة الوطنية دون مبالاة بالشفافية والحكم ومكافحة الفساد. وقد انتُقدت روسيا بأنها تستخدم مرتزقة وشبكات إلكترونية لعمليات تضليل وتدخّل في الانتخابات الوطنية بهدف الاستيلاء على نفوذ أوسع وتغيير مشهد الحوكمة في القارة.

ويعزز النفوذ السياسي الروسي في إفريقيا مصالح النخبة السياسية الحاكمة التي وجدت أن إرادتها تتلاءم ومصلحة روسيا، الأمر الذي لا يختلف عن تعاوُن القادة الأفارقة مع شبكات مصالح غربية لتعزيز قوتهم.

(12) «ALROSA is to build up its stake in Catoca to %41», Rough Polished, 2017/09/29: rough-polished.com/en/news/108326.html

(13) J. Peter Pham. «Russia's Return to Africa». Atlantic Council, 2014/03/14: bit.ly/37dV1sc

(14) Tsvetana Paraskova. «Nigerian Firm to Partner with Rosneft to Develop 21 African Oil Assets». Oil Price, 2018/05/24: bit.ly/3O24689

(15) Joe Penney. «Vladimir Putin signed dozens of MOUs with African countries this week but can't match China», Quartz Africa, 2019/10/25: bit.ly/3KzGXHU

ويُضاف إلى ما سبق أن علاقات روسيا مع القادة الأفارقة قائمة على درجات متفاوتة، وأنها تحظى بنظرة إيجابية بين بعض الجهات الإفريقية كقوة دولية عظمى بديلة وموثوقة، إذ إنها تمكنت من وضع نفسها كسمسار قوي في ليبيا من خلال خطوات إستراتيجية مختلفة. وأتبعت موسكو ذلك بتوثيق علاقاتها مع الجزائر ومصر في شمال إفريقيا، ومع الحكومتين العسكريتين في مالي والسودان، وحلت مكان فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى، فيما تنفذ إستراتيجيات مختلفة لتوسيع نفوذها عبر إفريقيا الجنوبية.

ثانياً: التحدِّيات التي تواجه النفوذ الروسي

تتمثل التحدّيات التي تواجه النفوذ الروسي في إفريقيا، في مزاحمة القوى الاقتصادية مثل الصين ولاعبين جدد مثل تركيا واليابان، ومواجهة الحلفاء التقليديين الذين بدؤوا يعيدون ترتيب خططهم ونهجهم تجاه القارة، كما هو الحال في التوجه الأمريكي تحت إدارتي الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن، فضلاً عن قمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا الأخيرة، وتطوّرات المشهد الجيوسياسي في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل.

وفيما يلي تفصيل مُوجَز لهذه التحدّيات:

1. الدّوْر والنفوذ الأمريكي

تؤشر التحركات الأخيرة من الجانب الأمريكي إلى أن التحالُف "الروسي- الإفريقي" يعزز المكانة الدولية لروسيا وخطتها في تحدي النظام الأمني الدولي الحالي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وأوروبا الأطلسية. وقد أدى النجاح الروسي في المحفل الدولي باستغلال صداقتها مع الدول الإفريقية، إلى توجيه انتقادات للوجود الروسي في تلك الدول. بل ونادى بعض السياسيين الأمريكيين بتفعيل مبدأ ترومان[16] الذي تبنّته الولايات المتحدة في خمسينيات القرن الماضي لمنع التوسع السوفييتي في أي جزء من العالم.

وفي عام 2018، اتهم مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتون روسيا ببيع أسلحة إلى دول إفريقية مقابل حصولها على تصويت هذه الدول في الأمم المتحدة. وقال بولتون: إن «الممارسات الوحشية التي تتبعها الصين وروسيا تعوق النمو الاقتصادي في إفريقيا، وتهدد الاستقلال المالي للدول الإفريقية والاستثمار الأمريكي والعمليات العسكرية الأمريكية، ومواطني الولايات المتحدة». وأضاف أن هذه الإجراءات الروسية «تحافظ على رجال أقوياء في السلطة، وتضعف السلام والأمن وتتعارض مع المصلحة الفضلى للشعوب الإفريقية».[17]

ويستغل الجانبان، الأمريكي والروسي، منافذهما الدعائية والمنظمات غير الحكومية الصديقة والممولة من قِبلهما، في دعم رواياتهما وتجييش الرأي العامّ ضد بعضهما البعض. وقد أبدى بعض الباحثين مخاوف من إمكانية حدوث الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا ووكلائهما في إفريقيا في حال تصادم المصالح الروسية مع المصالح الأمريكية في دولة مثل موزمبيق، التي تحظى باستثمارات هائلة من شركة «إكسون موبيل» الأمريكية في قطاع الغاز الطبيعي، وفي الوقت نفسه تنشر روسيا مرتزقة في البلاد، مما قد يخلق توترات.

(16) Dennis Merrill. (2006). «The Truman doctrine: containing communism and modernity», Presidential Studies Quarterly, 1)36), March 2006: www.jstor.org/stable/27552744

(17) Remarks by National Security Advisor Ambassador John R. Bolton on the Trump Administration's New Africa Strategy», White House Archives, 2018/12/13: bit.ly/3v7LKtG

2. روسيا والصين في إفريقيا: تحالُف أم تنافُس؟

تحتل الصين مكانة أكبر من روسيا في معظم الدول الإفريقية، لحقيقة أن القروض والجهود الصينية ساهمت في توفير البنى التحتية اللازمة في هذه الدول، ولكبر حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا. ومع ذلك، تتساوى روسيا والصين من حيث النظرة العامة لدى معظم الأفارقة، وذلك لاعتبار الصين وروسيا حليفين و«رفيقَي الدرب» مع الأفارقة في نضالاتهم وجهودهم للتطور. ولا تترك روسيا والصين أي فرصة إلا وتُذكّران الأفارقة بأنهما لم تحتلّا القارة ولم تُعاملا شعوبها معاملة فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، وأن هدفهما مع القارة هو العمل والتعاوُن بدلاً من تقديم المساعدة، الأمر الذي قد يعطي انطباعاً بأنهما أكثر احتراماً للأفارقة والقارة، مُقارَنةً بالحلفاء التقليديين الذين كثيراً ما يُتهمون بـ«تحقير» شعوب القارة.

وإذا كانت العلاقة "الروسية – الصينية" على المستوى الدولي تفضي إلى القول بأن روسيا والصين ستتعاونان وتتشاركان داخل إفريقيا بدلاً من التنافُس والتصارُع، إلا أن قمة سوتشي الروسية الأخيرة تؤكد أن موسكو تفضل نهج التنافس مع جميع الأطراف الدولية الأخرى بما فيها الصين، حيث حذت حذو بكين في عام 2019 بإلغاء 20 مليار دولار من الديون المستحقة على البلدان الإفريقية، كما كشفت النقاب عن خطط لمضاعفة التجارة مع البلدان الإفريقية إلى 40 مليار دولار سنوياً.[18]

يضاف إلى ما سبق أن تركيز روسيا في إفريقيا كان على الجوانب الأمنية والعسكرية، بينما تركز الصين على الجوانب الاقتصادية وتشييد البنى التحتية المختلفة. ولكنّ التحركات الروسية الأخيرة قد تخلق صداماً مع الصين التي تُعَدّ أكبر شريك تجاري لإفريقيا، خاصة إذا ما شعرت بكين بتهديد موسكو لمصالحها، مع العلم أن الصين تستثمر أيضاً مبالغ هائلة في قطاعات التعدين وتجرّب نموذجاً أمنياً وعسكرياً جديداً في بعض الدول الإفريقية من بينها جنوب السودان ومالي.

3. مُواجَهة فرنسا في الساحل

تركز السياسة الخارجية الفرنسية على إفريقيا لأهمية المستعمرات الفرنسية السابقة بالنسبة لباريس. وقد حاولت فرنسا الحفاظ على الأراضي الإفريقية التي كانت تحتلها سابقاً من خلال إستراتيجيات مختلفة وسلسلة سياسات اقتصادية "نيو-كولونيالية"، على الرغم من عمليات إنهاء الاستعمار ومحاولات تقليل الهيمنة الفرنسية من قِبل بعض قادة هذه الدول.

وإذا كانت الصين أصبحت قبل سنوات قليلة تشكّل تهديداً للمصالح الفرنسية في إفريقيا، فقد بدأت الهيمنة التقليدية الفرنسية تتآكل في أجزاء كبيرة من القارة، وخاصة في وسط إفريقيا ومنطقة الساحل، حيث برزت روسيا في الفترة الأخيرة كمنافس قويّ، وتسببت في مخاوف فرنسية أمنية، فيما توترت العلاقات بين باريس وموسكو على خلفية هذا الأمر.

(18) «Putin: Russia has written off 20$ billion of African debt», UAWIRE, 2019/10/24: bit.ly/3MjheUP

وتفيد التطورات الأخيرة في ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى ومالي،[19] بخسارة فرنسا لمكانتها الإستراتيجية، في مقابل انتشار إستراتيجيات السياسة الخارجية المبتكرة من قبل منافسين مثل روسيا.[20]

ويمكن ملاحظة التوتر بين فرنسا وروسيا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال العقوبات الأخيرة التي فرضتها «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا» على مالي، حيث اصطفت فرنسا وراء قرارات الاتحاد الإفريقي والكتلة الإقليمية ضد المجلس العسكري في هذه الدولة، بسبب تأجيل الانتخابات حتى عام 2026. وسعت باريس أيضاً إلى تعزيز هذه العقوبات على المستوى الدولي، وكان جزء من إستراتيجيتها استخدام رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي لتعزيز العقوبات الأوروبية. ومع ذلك، واجهت المحاولة الفرنسية في مجلس الأمن عقبة بعدما منعت روسيا والصين المجلس من دعم العقوبات الجديدة.[21]

وفي حين يبدو وكأن روسيا تفوز باللعبة بسبب وقوف قادة جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي إلى جانب روسيا، فإن موسكو وباريس تشتركان في السعي وراء مصالحهما الاقتصادية والتدخل في مناطق الصراع، من خلال صفقات الأسلحة. وبالنظر إلى أن فرنسا تصنع أسلحتها الخاصة كتعبير عن استقلاليتها الإستراتيجية التي تعتمد بشكل كبير على بيع الأسلحة الفرنسية في الخارج، فقد يحدث الصدام بين موسكو وباريس بسبب تداعيات انتشار الأسلحة الروسية على صناعة الأسلحة الفرنسية.

ومن جانب آخر، لجأت كل من فرنسا وروسيا إلى تشكيل شبكات مدنية ومؤسسات إلكترونية للترويج لوجودهما في القارة. وعلى الرغم من أن الدراسات الأوروبية غالباً ما تنتقد روسيا وحدها بنشر البروباغاندا والأخبار الزائفة، فقد كشفت شركة فايسبوك وجامعة ستانفورد وغيرهما في عام 2020، أن المنصات الاجتماعية مثل فايسبوك وغيرها تُستخدَم كساحة معركة بين شبكات النفوذ الفرنسية والروسية في الدول الأجنبية التي تشمل النيجر وبوركينا فاسو والجزائر وتشاد وساحل العاج ومدغشقر والكاميرون وغينيا الاستوائية وموزمبيق وجنوب إفريقيا، فضلاً عن الشتات الإفريقي في فرنسا.[22]

وبحسب تقرير فايسبوك، هناك محاولات من قِبل الحسابات المرتبطة بمالك شركة «فاغنر» إفغيني بريغوين والشبكات المرتبطة بالجيش الفرنسي، لتشويه سمعة بعضهما البعض وبرامجهما من خلال التعليقات والمنشورات والتغريدات والحملات عبر الإنترنت. فمن الجانب الفرنسي، كان التركيز على العمليات والمبادرات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل وإفريقيا الفرنكوفونية، والحديث عن التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات في جمهورية إفريقيا الوسطى.

(19) حكيم ألادي نجم الدين، «الدور الفرنسي في إفريقيا وانعكاساته في جهود مكافحة الإرهاب». مجلة المشهد، 2021، ص. 62 – 69.

(20) «Preparing for Rain: Emerging Competition Between France and Russia in Africa», ADDASTRA, 2021/12/24: bit.ly/3jBwy2K

(21) نجم الدين. «عقوبات الإيكواس»، مصدر سابق.

(22) Quentin Velluet. «France/Russia: Propaganda war on Facebook targets Mali & the CAR». The Africa Report, 2020/12/21: bit.ly/3M0HIPX

ومن الجانب الروسي، كان التركيز على انتقاد السياسة الخارجية الفرنسية، مع الحديث عن محاولة الانقلاب في غينيا الاستوائية من خلال رسائل ومنشورات باللغات الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية والعربية، إضافة إلى الترويج للقاح الروسي، فضلاً عن الحديث عن سياسة موسكو في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[23]

4. الفواعل الإفريقية

لا يمكن تجاهُل العوامل الإفريقية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني المُقاوِمة للوجود الأجنبي على أراضي القارة، إذ بالرغم من أن الرأي الشائع في القارة في الوقت الراهن هو رفض الوجود الفرنسي، فقد شهدت دول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وغيرها مقاومة ضد الحكومات المدعومة من روسيا وانتقادات رافضة للتدخل الروسي في القضايا الوطنية.

وفي بعض الأوساط الإفريقية، تُعتبَر روسيا مثل فرنسا أو غيرها، من حيث السعي وراء مصالحها الخاصة دون المبالاة بالأوضاع المعيشية للمواطنين. والمعلوم أيضاً أن الرأي العامّ في الدول التي تتمتع فيها روسيا بدعم شعبي، قد يتغير سلباً في المستقبل القريب إذا لم يحدث أي تغيير في اقتصادات هذه الدول وفي تنميتها، مُقارَنةً بما كان عليه الوضع قبل مجيء روسيا.

يُضاف إلى ما سبق أن روسيا تواجه سلسلة اتهامات وانتقادات من قِبل الحركات المدنية والمنظمات الإقليمية والجماعات المؤيدة للديمقراطية في إفريقيا، حيث تُتّهم موسكو بإعاقة التقدم الديمقراطي وإفشال الإنجازات التي حقّقتها بعض الدول في مجال الحكم المدني. ومن المحتمل أن تتعاون بعض هذه الجماعات التي تتبنّى أعراف الحكم الغربية مع المنظمات الغربية لردع النفوذ الروسي.

وأخيراً، فإن المصادر الرئيسية لإيرادات الصادرات الروسية إلى إفريقيا غير مستقرة، لهشاشة الشراكة والعلاقة مع الدول الإفريقية. وتتمثل تلك الصادرات في المقاتلين والأسلحة، فيما تنشر المعلومات المضللة للترويج لأجنداتها وبرامجها مع حلفائها الأفارقة. وجميع المؤشرات تفيد بأن الدول الصديقة لروسيا اليوم قد تعود في المستقبل القريب، إلى حلفائها الغربيين، إذا تحسنت العلاقات الثنائية من جديد، الأمر الذي يعني أن روسيا تُعتبَر شريكَ الملاذ الأخير، الذي يمكن التوجه إليه في أوقات الأزمات أو في محاولة لتجنُّب العوائق الغربية والقيود الأوروبية، أو للتغلب على المتطلبات التنظيمية لحقوق الإنسان.

(23) المصدر السابق.

ثالثا: الأزمة "الروسية-الأوكرانية" في السياق الإفريقي

تتباين وجهات النظر الإفريقية تجاه الحرب "الروسية-الأوكرانية"، حيث يرى البعض أنها ستُساهم في بناء نظام عالمي جديد سيفيد إفريقيا ويساعدها في مواجهة العوامل والتأثيرات الاقتصادية للكولونيالية.

في هذا الإطار، فإن قراءة الجوّ العامّ تُظهر أن معظم الحكومات الإفريقية تصطفّ وراء روسيا، إذ بالرغم من أن دولاً إفريقية انتقدت موسكو في بيانات مختلفة، فقد التزمت معظم الدول الأخرى الصمت. وفي جنوب إفريقيا، يدعم أبرز أعضاء حزب «المؤتمر الوطني الإفريقي» الحاكم روسيا، حيث حمّل الرئيس سيريل رامافوسا حلف شمال الأطلسي (ناتو) مسؤولية الحرب، كما أصدر رئيس جنوب إفريقيا السابق جاكوب زوما بياناً دعم فيه روسيا وانتقد فيه الغرب.

وفي الاجتماع الطارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط/ فبراير الماضي، والذي صوتت فيه الدول على قرار يدين سلوك موسكو باعتباره عملاً عدوانياً غير قانوني ينتهك المادة 2 الفقرة (4) من ميثاق الأمم المتحدة، وطالبت روسيا بسحب كامل وغير مشروط لجميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المُعترَف بها دولياً، صوّتت 27 دولة إفريقية لصالح القرار (من بينها الغابون وغانا وكينيا ونيجيريا) من بين 141 دولة صوتت كذلك، فيما امتنعت 17 دولة إفريقية عن التصويت من مجموع 35 دولة امتنعت كذلك. وشملت الدول الممتنعة الجزائر وأنغولا وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو وغينيا الاستوائية ومدغشقر ومالي وموزمبيق وناميبيا والسنغال وجنوب إفريقيا وجنوب السودان والسودان وأوغندا وتنزانيا وزيمبابوي. وكانت إريتريا هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي صوّتت ضد القرار، من بين خمس دول صوتت كذلك، من بينها في طبيعة الحال روسيا.[24]

ومن خلال تفاصيل التصويت، يمكن القول: إن الدول الإفريقية صوّتت بحسب قوة وضعف علاقاتها مع روسيا، وبحسب توجّهات سياستها الخارجية ومبادئها الديمقراطية وعلاقاتها مع الدول الغربية. وقد أثارت نتيجة التصويت الإفريقي انتقادات من قِبل مواطني بعض الحكومات التي صوّتت ضد روسيا، بينما أشادت قُوى اجتماعية في دول أخرى بمواقف حكوماتها. وهناك من الأفارقة مَن طالب قادته بالتزام الحياد وعدم الانحياز إلى أوكرانيا أو روسيا، وذلك استناداً إلى التجارب السابقة لدول القارة في صراعات الغرب مع الاتحاد السوفييتي.

(24) «UN resolution against Ukraine invasion: Full text», Al Jazeera, 2022/03/03: bit.ly/37gjlnV

جدير بالذكر أن تقارير التعامل العنصري واللاإنساني من قِبل القوات الأوكرانية والبولندية ضد الأفارقة وغيرهم من الفارين من الحرب، هيّجت الرأي العامّ الإفريقي ضد أوكرانيا والغرب، وعززت الموقف الروسي داخل إفريقيا.

كما أن التحليلات العنصرية الصادرة عن مؤسسات إخبارية ومعلقين أوروبيين، فضلاً عن تعليقات [25] تنظر إلى دول مثل الصومال وسورية كبؤرة للحرب والصراع بينما تعتبر أوكرانيا أرض الحضارة التي لا تعرف الحرب، وتصريحات أخرى من شخصيات في دول تعتبر من حلفاء إفريقيا التقليديين، مثل المملكة المتحدة[26] وفرنسا ودول أوروبية أخرى، كلها عرقلت، ولا تزال، جهود أوكرانيا في جذب الدعم الإفريقي.

وقد ظهر أن الشبكات الإخبارية ومعلقيها والشخصيات الأوروبية التي تُصدر تلك التصريحات تجهل أو تتجاهل تاريخ أوروبا كأحد أبرز مناطق الصراع والحرب على المستوى العالمي، حيث وقعت فيها الحربان العالميتان، وشهدت العديد من الصراعات في العقود الماضية، بما في ذلك غزو روسي آخَر لشِبْه جزيرة القرم في عام 2014.[27]

ويتماشى التعامل مع الأزمة الأوكرانية الجارية مع ما يعتبره بعض الأفارقة «نِفَاقاً دولياً» و«ازدواجية أوروبية» في التعامل مع إفريقيا، واللذان ظهرَا على سبيل المثال عندما حاولت القارة مساعدة نفسها للتغلب على تحدّياتها في ذلك، مثل أزمة "كوفيد-19"، حيث طلب قادة إفريقيا أثناء الجائحة عامَيْ 2020 و2021، من شركات اللقاحات، رفع الملكية الفكرية كي تصنع إفريقيا لقاحاتها لمكافحة انتشار الوباء. لكن الدول الغربية لم تكتفِ بتجميع اللقاحات المتاحة على المستوى الدولي فحَسْبُ، بل تجاهلت الطلب الإفريقي، إلى أن جاءت الصين بلقاحها ثم روسيا لاحقاً. وكانت قضية لقاحات "كوفيد-19" هذه ضِمن أسباب استياء القادة الأفارقة من الاتحاد الأوروبي.[28]

(25) «'Double standards': Western coverage of Ukraine war criticized», Al Jazeera, 2022/02/27: bit.ly/379gWRr

(26) Oliver Browning. «Prince William sparks backlash after calling bloodshed in Ukraine 'alien to Europe'», Independent, 2021: bit.ly/3JGPPtY

(27) «Russia-Ukraine crisis: 9 milestone moments in history that explain today's invasion», History Extra, 2022/02/24: bit.ly/3roFe0r

(28) حكيم ألادي نجم الدين، «الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: إعادة ضبط العلاقات الأساسية أم تجديد المقاربات؟»، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/02/16: studies.aljazeera.net/ar/article/5287

خُلاصة

يُستنتج من استقراء الوجود الروسي في القارة الإفريقية وقراءة التحدّيات التي تواجه موسكو في سياق الأحداث السياسية والأمنية على المستوى الدولي وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أنه من المرجّح أن تواصل روسيا سياستها الحالية في القارة لضآلة العوامل السياسية والاقتصادية المناهضة لوجودها.

لكن يبدو أن الوجود الروسي يمكن أن يكون سلاحاً ذا حَدّيْن، بحسب طريقة استغلال القادة الأفارقة له. فقد يكون بديلاً عن استثمارات الحلفاء التقليديين ومحفزاً للحلول العملية للتحدّيات الأمنية القائمة، فيما قد يتسبب في المقابل، بنقمة في الدول التي تستميل فيها موسكو السياسيين دون ضوابط وتوازُنات، مما قد يؤدي إلى صراعات وترسيخ فساد الحُكّام واستغلال الأموال العامة دون خضوع القادة للمُساءَلة القانونية.

ومن مُخرَجات الدراسة أن اهتمام روسيا المتجدّد بالقارة الإفريقية قد يعيد صراع القُوَى الدولية الجيوسياسي إليها، إذ قد يحاول الحلفاء التقليديون لإفريقيا إعاقة جهود روسيا بينما تردّ موسكو بالمثل. كما أن الوجود الروسي يُجبِر الاتحاد الأوروبي والحلفاء التقليديين على إعادة الحسابات والكشف عن إستراتيجيات جديدة تجاه القارة، الأمر الذي يوفر فرصة للدول الإفريقية للاستفادة من تنافُس الطرفين. وأخيراً، فإن نجاح روسيا في إفريقيا مرهون بنجاحها في التعامُل مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وغيرها من الحلفاء التقليديين.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net